اقتصاد

الاحتلال يستهدف منشآت غزة

خزة ـ **يوسف أبو وطفة**

قام الاحتلال الإسرائيلي بالتزامن مع عدوانه على قطاع غزة، باستهداف المنشآت الاقتصادية وإغلاق المعابر وفرض طوق بحري للتضييق على معيشة الفلسطينيين في القطاع والضغط على المقاومة الفلسطينية التي ردت صاروخيا على الأعمال العدائية الإسرائيلية بحق المقدسيين وسكان حي الشيخ جراح. وبدأ الاحتلال باتخاذ إجراءات إغلاق معبري بيت حانون/ إيرز وكرم أبو سالم التجاري، الواقعين شمالي وجنوبي القطاع، بدءا من أمس الثلاثاء، وفرْض طوق بحري شامل واستهداف المنشآت الاقتصادية. ويلجأ الاحتلال إلى الضغط على الفصائل الفلسطينية عبر الإجراءات العقابية الجماعية المتمثلة في إغلاق المعابر واستهداف المصانع والشركات والمحال التجارية وتدميرها كلياً كما جرى في جولات التصعيد والحروب التي شنت على القطاع خلال السنوات الماضية. وأدى القصف الإسرائيلي المتواصل للقطاع إلى تدمير عدد من المنشآت التجارية بشكلٍ كامل كان من بينها مصنع للثلج بحي الزيتون شرقي مدينة غزة ومصنع آخر شرق جباليا شمالي القطاع، وشركة للسيراميك، ومصنع للبلاستيك شرق حي الشجاعية شرق غزة. وتسبب إغلاق الاحتلال للمعابر في توقف أحد مولدات محطة توليد الكهرباء الوحيدة عن العمل نتيجة منع إدخال شاحنات الوقود اللازمة لتشغيل المحطة، وهو ما من شأنه أن يؤثر بالسلب على جدول وصل وفصل التيار الكهربائي في القطاع الذي يعاني من هذه الأزمة منذ عام 2006. وينعكس إغلاق البحر بالسلب على أكثر من 4 آلاف صياد فلسطيني، بالإضافة إلى 1500 عامل آخرين في قطاع الصيد الذي يشكل مصدر رزقهم الوحيد، ويعيلون من خلال عملهم فيه قرابة 50 ألف أسرة، إذ بات هذا الإجراء معتاداً في السنوات الثلاث الأخيرة.

في الأثناء، يقول الناطق باسم وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة غزة التي تديرها حركة حماس، عبد الفتاح أبو موسى، إن الاستهداف الإسرائيلي للمنشآت الاقتصادية يعكس الرغبة في الضغط على القطاع وتعزيز الأزمات المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها أكثر من مليوني غزاوي. ويوضح أبو موسى لـ «العربي الجديد» أن تدمير المنشآت الاقتصادية والتجارية يزيد الضغط على القطاع اقتصادياً في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وسيسهم في التحاق المزيد من العمال بركب المتعطلين عن العمل وغياب تعويض المنشآت المتضررة.

وبحسب الناطق باسم وزارة الاقتصاد الوطني، فإن أكثر من 5 آلاف منشأة تضررت عام 2014 لم يتم تعويض أصحاب المتضررين بشكل كامل، فيما عاد جزء منها إلى العمل وغادر العشرات منها السوق نهائياً لعدم القدرة على العودة. ويعاني القطاع من أزمات اقتصادية ومعيشية قاسية للغاية نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض منذ عام 2006 والحروب وجولات التصعيد التي شنها الاحتلال على مدار السنوات الماضية، إذ تعتمد أكثر من 80% من الأسر على الإعانات الإغاثية، فيما تجاوزت البطالة حاجز 54%، وفي صفوف الشباب تقترب من 70%. وتعتبر جولة التصعيد الحالية هي الأولى في عام 2021، فيما اختتم الاحتلال الإسرائيلي عام 2020 بغارات دمر خلالها عدداً من المصانع وساهم في تسريح عشرات العمال، فيما بلغ عدد المنشآت التي دمرت في الحرب الأخيرة عام 2014، نحو 5427 منشأة بإجمالي خسائر مباشرة وغير مباشرة يقدر بنحو 284 مليون دولار.

انتعاش زيت النخيل الماليزي

انتعشت مبيعات زيت النخيل الماليزي، في ظل تزايد الطلب العالمي، لتقفز الأسعار إلى مستويات قياسية هي الأفضل في تاريخ الصناعة خلال مايو/ أيار الجاري، وفق بيانات رسمية. وقال المدير العام لهيئة زيت النخيل الماليزي، أحمد بارفيز، في بيان أوردته وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما» أمس الثلاثاء، إن أسعار زيت النخيل الخام سجلت أفضل أداء لها في تاريخ زيت النخيل الماليزي في 7 مايو/ أيار الجاري، عندما وصلت إلى 4758,5 رنغيت (1159 دولاراً) للطن الواحد. وأضاف أن الصادرات ارتفعت بنسبة 12,6% لتصل إلى 1,34 مليون طن خلال إبريل/نيسان الماضي من 1,19 مليون طن في مارس/ آذار بسبب زيادة الطلب من الدول المستوردة الرئيسية.

(فرانس برس)

أخبار مختصرة

الأردن نحو تسهيلات للقطاع الخاص

أوصى تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وهو هيئة استشارية تقدم المشورة للحكومة، بوضع خطة اقتصادية لتنشيط الاستثمارات وجذبها إلى الدولة، مشيراً إلى ضرورة إعادة جدولة ديون الشركات المتعثرة جراء جائحة كورونا، ومنحها قروضاً بلا فوائد، خاصة الشركات الأكثر تضرراً، إضافة الى إعفائها من مستحقات الضمان أو تأجيل دفعاتها أو تقسيطها دون فوائد أو غرامات، ولمدد مريحة تبعاً لنسبة الضرر التي لحقت بكل قطاع. ولفت التقرير، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس الثلاثاء، إلى أهمية ضخ سيولة جديدة في السوق المحلية عاجلاً، وتقديم حوافز للقطاع الخاص، بما يشكل رافعة لتنمية القطاعات ويخفف ما أمكن من حدة تداعيات الجائحة على الاقتصاد، داعياً إلى مراجعة ضريبتي المبيعات والدخل بعد الجائحة.

صندوق النقد يقرّ خطة لتخفيف ديون السودان

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على خطة تمويل «لتغطية حصّته من برنامج تخفيف ديون السودان»، وفق ما أعلنت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا. وقالت جورجييفا في وقت متأخر من مساء الاثنين: «هذا يمثّل خطوة حاسمة في مساعدة السودان على الدفع بعملية تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي». ولم تعلن عن أيّ مبلغ لكن في نهاية مارس/ آذار الماضي. وأعلن الصندوق والبنك الدوليان ان ديون السودان بلغت حوالى 49,8 مليار دولار في نهاية عام 2019. وكانت المؤسّستان الماليّتان الدوليّتان قد وافقتا يومها على أهلية السودان للحصول على تخفيف لأعباء الديون من خلال المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

إنتاج المصانع في تركيا يقفز 16,6%

أظهرت بيانات رسمية أن الإنتاج الصناعي في تركيا قفز بنسبة 16,6% على أساس سنوي في مارس/ آذار الماضي، متجاوزاً التوقعات بفارق كبير، ليسجل نمواً للشهر العاشر على التوالي، بعد تباطؤ حاد العام الماضي بالتزامن مع بدء إجراءات مكافحة فيروس كورونا. وقال معهد الإحصاء التركي، وفق رويترز أمس الثلاثاء، إن الإنتاج الصناعي ارتفع 0,7% على أساس شهري في مارس/ آذار.

السلطات المغربية تتلف أطناناً من السلع الفاسدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

عمد المغرب إلى إتلاف 93 طناً من السلع المخزنة أو المعروضة للبيع في رمضان، وذلك في ظلّ تشديد المراقبة في الفترة الأخيرة، التي تشهد إقبالاً كبيراً على الشراء، ما يفضي إلى ارتكاب مخالفات تضر بصحة المستهلك.

وأكدت مديرية الشؤون العامة والحوكمة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أنّ إتلاف تلك السلع على مدى الأسابيع الثلاثة الأولى من رمضان، جاء بسبب عدم صلاحيتها للاستهلاك أو عدم مطابقتها المعايير المعمول بها. وقالت المديرية إنّ عمليات المراقبة التي قامت بها اللجان المحلية، على مدى تلك الأسابيع، شملت أكثر من 34 ألف نقطة بيع، مشددة على أنّها اتخذت التدابير الواجبة عند الوقوف على مخالفات تهم عدم إشهار الأسعار، أو عدم التعامل بالفواتير، أو عدم احترام معايير الجودة والنظافة، أو الزيادة غير المشروعة في الأسعار. ودأبت جمعيات حماية المستهلكين على التأكيد على ضرورة توخّي نوع من الاعتدال في التسوق من قبل المستهلكين، فالإقبال على الشراء بكثافة يدفع بعض التجار إلى توفير مواد مضرة بصحة المشترين. ويذهب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك (غير حكومية)، بوعزة الخراطي، إلى أنّه لا يمكن معرفة حجم الخطورة التي ستشكلها السلع الفاسدة على صحة المواطن، إلّا عبر معرفة الحجم الإجمالي للسلع التي تمت مراقبتها وليس فقط ما تم إتلافه. ويرجح الخراطي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن يكون الحجم الأكبر للمنتجات الغذائية التي تتلف بسبب فسادها في المغرب هي اللحوم الحمراء، علماً أنّها تخرج منها كميات كبيرة إلى السوق يومياً. ويعتقد أنّه يجب إعادة النظر في منظومة مراقبة السلع الغذائية في السوق، بعدم تشديدها فقط في شهر رمضان، باعتبار أنّ مشكلة جودة السلع الغذائية مطروحة في كلّ أشهر السنة. ويشدد على أنّه يفترض قبل مباشرة عملية المراقبة تمتيع الهيئات التي تقوم بها بالاستقلالية وإحاطتها بالإمكانات الواجبة وضمان تفادي مسألة تضارب المصالح. وكانت الحكومة قد حثت السلطات المختصة على معالجة جميع مشاكل وتبليغات المستهلكين والتجار وفعاليات المجتمع المدني حول التموين والجودة والأسعار، وكلّ ما من شأنه أن يمس سلامة العرض والطلب في السوق، أو يضر بصحة وسلامة المستهلكين.

الصهاينة العرب ووجه الاحتلال القبيح

مصطفى عبد السلام

خلال الشهور الماضية سعى المطبّعون العرب وبكل قوتهم وأموالهم ونفوذهم السياسي إلى تبييض وجه دولة الاحتلال الإسرائيلي القذر والعدواني، عبر توقيع اتفاقات تطبيع تم إبرامها تحت زعم مد جسور السلام بين دول المنطقة وإسرائيل، وخلق فرص تعايش لمواطني كل دول المنطقة وبلا استثناء، وتحقيق الرفاهية للجميع بمن فيهم المستعربون وساكنو المستوطنات المحتلة من المتطرفين اليهود، ووضع نهاية لحروب استمرت أكثر من 70 سنة. وعقب توقيع تلك الاتفاقيات، التي حملت زورا اسم معاهدات سلام، راح المطبّعون العرب يضخون مليارات الدولارات داخل شرايين الدولة العبرية وقطاعاتها ومؤسساتها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، ويبرمون صفقات ضخمة بهدف إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي المتدهور جراء تفشي وباء كورونا والأزمة السياسية المتفاقمة فـ6ي دولة الاحتلال منذ عام 2019، ويتفقون على تنفيذ شراكات استراتيجية تهدد دول المنطقة ومشروعاتها وفي مقدمتها مصر وقناة السويس، ويفتحون أسواقهم لسلع ومنتجات الاحتلال بما فيها سلع المستوطنات المحتلة، بل ويجعلون بنوكهم وأموالهم وبورصاتهم وأسواقهم وأسطول طيرانهم وخبراتهم المالية في خدمة الاحتلال ومستثمريه ورجال أعماله. لم يكتفِ المطبّعون العرب بدعم الاقتصاد الإسرائيلي المأزوم ورئيس حكومة دولة الاحتلال الفاسد بنيامين نتنياهو، بل راحوا يهيلون التراب على القضية الفلسطينية بكاملها، ويهاجمون المقاومة، ويساهمون في خنق الشعب الفلسطيني واقتصاده خاصة أهالينا في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، ويروجون لمقولات أن الفلسطينيين باعوا أرضهم وتنازلوا عنها بمحض إرادتهم، ويطلقون إعلامهم لترويج أكاذيب وادعاءات من عينة أن سكان مدينة القدس المحتلة ينتظرون على أحر من الجمر الفرص والدولارات لإبرام صفقات التنازل عن ممتلكاتهم وأصولهم في المدينة المقدسة.

ورغم كل تلك المليارات التي ضخها الصهاينة الجدد لتحسين وجه دولة الاحتلال القبيح، وتحقيق الرفاهية لشعب من المحتلين، وتوفير فرص العمل للمتطرفين اليهود وساكني المستوطنات المحتلة، إلا أن كل تلك الأموال تساقطت قيمتها وضاعت فوائدها مع هز ثقة العالم في مزاعم تحول دولة الاحتلال إلى واحة استقرار وسط منطقة مضطربة، وسقوط صواريخ «سرايا القدس» على تل أبيب وعسقلان، كما فشلت تلك المليارات في تحسين وجه المحتل البشع الذي يحاولون إخفاءه بالضغط على ذاكرة العالم، خاصة عقب الهجمة الشرسة التي يشنها الاحتلال حاليا على الشعب الفلسطيني ومقدساته والمسجد الأقصى وقتل أطفال غزة.

مال وناس

الجزائر: الاحتيال يهدّد صندوق التأمينات الاجتماعية

يجد صندوق التأمينات الاجتماعية الجزائري صعوبة في الخروج من دائرة العجز المالي، جراء زيادة عمليات الاحتيال في الحصول على الدواء بشكل غير قانوني

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يتوفل صندوق التأمينات الاجتماعية الجزائري في نفق الأزمة المالية، شهراً بعد شهر، إذ يمر باعسر سنواته منذ تاسيسه سنة 1975. وبات الصندوق يجد صعوبة في الخروج من دائرة العجز المالي، جراء تراجع اشتراكات العمال، وارتفاع التعويضات التي يشوبها الكثير من الشكوك في صحتها. وبدأت متاعب صندوق التأمينات الاجتماعية مع إطلاق «بطاقة الشفاء» سنة 2015، التي تسمح للعمال الأجراء وغير الأجراء، كالحرفيين وأصحاب المهن الحرة والأطباء والمحامين، أن يقتنوا الأدوية مجاناً، أو بدفع 10 بالمائة من الوصفة الطبية عند استلام الأدوية في الصيدليات، على أن يتكفل الصندوق بتعويض الصيدليات مباشرة، وهي الخطوة التي فتحت أبواب الاحتيال، حيث بات الكثير يستعمل البطاقة لاقتناء الأدوية مجاناً فقط بتغيير اسم الوصفة الطبية. وإحدى صور الاحتيال على صندوق التعويضات الاجتماعية ما حدث بوكالة محافظة تيبازة (غرب العاصمة الجزائر)، التي سجلت خسارة فاقت عتبة نصف مليون دولار، وذلك بسبب الاستعمال غير العقلاني أو غير الشرعي لبطاقة الشفاء. ومن جانبه، كشف مدير وكالة الجزائر العاصمة للتأمينات الاجتماعية، بوعلام دحماني، أن «الوكالة سجلت خسائر كبيرة، بسبب الاستعمال غير الشرعي لبطاقة الشفاء، والاستعمال المفرط للبطاقة بلغت ما يقرب من 70 مليون دينار» (الدولار = نحو 133 ديناراً). وأوضح الرجل الأول في الوكالة التي تعد من بين الكبرى من حيث الاشتراكات على مستوى الجزائر، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن «مظاهر الاستعمال غير الشرعي لبطاقة الشفاء تتعدد، منها من يجلب أدوية عادية لأهله أو جيرانه في أوقات متباعدة وهي حالات يصعب التأكد منها، لكن الأخطر هو استعمال البطاقة لاستخراج أدوية ليعاد بيعها بطرق غير رسمية كما يحدث مع الأدوية المسكنة للآلام وأدوية الأعصاب».

تحذير من الاستعمال غير الشرعي لبطاقات الشفاء (فرانس برس)

وحسب دحماني، فإنّ «أكثر الأدوية اقتناء ببطاقة الشفاء هو دواء «ليريكا» الذي يصنف من الحبوب المهلوسة ويطلق عليه اسم «الصاروخ» في الشارع الجزائري نظراً لسرعة تأثيره على العقل، ويمكن لأي جزائري مريض أن يجده بـ 3500 دينار (29 دولاراً) للعلبة حجم 150 ملغ 45 حبة، ويدفع 10 بالمائة أو 20 بالمائة من ثمنها حسب الاشتراك، ليعيد بيعها بحوالي 500 دينار للحبة الواحدة في الشارع، وبعملية حسابية بسيطة يمكن حساب ما يتم ربحه». وتحاول وكالات للتأمينات الاجتماعية استرجاع ما خسرته جراء الاستعمال غير الشرعي لبطاقة الشفاء عن طريق القضاء، حيث تمكنت من تحصيل 45 بالمائة من قيمة الخسارة وتوقيف 4000 بطاقة شفاء وإحالة أصحابها إلى العدالة بتهمة النصب والاحتيال. وعلمت «العربي الجديد»، من مصدر مسؤول داخل الصندوق الجزائري للتأمينات الاجتماعية، أن «الصندوق قد وضع 90 ألف بطاقة شفاء في القائمة السوداء وحوّل ملفات أصحابها إلى القضاء، بهدف كبح نزيف الأموال والأدوية المهلوسة إلى الشارع». وأضاف المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن «صندوق التأمينات الاجتماعية وضع أيضاً قائمة سوداء لصيدليات وأطباء سيحولهم لوزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات المناسبة والتي قد تصل إلى سحب الاعتماد ورخص النشاط». ولا تعد عمليات الاحتيال باستعمال بطاقة الشفاء وحدها ما يؤرق مسيري صندوق الضمان الاجتماعي الجزائري، بل تعدتها لتشمل العطل المرضية المفتعلة التي تشكل أكثر من ثلث العطل المرضية المصرح بها، ما كلف خزينة الصندوق تعويضات هائلة.

39

يقدم الصندوق الجزائري للتأمينات الاجتماعية خدماته إلى قرابة 39 مليون مواطن، إذ يحق وفق القانون ان يشمل الزوج العامل ابناءه بالتامين حتى سنّ 18 سنة، وزوجته الماكثة في البيت ببطاقة شفاء واحدة.

وحسب المسؤول المركزي في الصندوق الجزائري للتأمينات الاجتماعية، معمر حميدو، فقد «سجلت الجزائر السنة الماضية قرابة 1,4 مليون يوم كعطل مرضية، أي ما يقارب 2770 سنة عمل، وبلغت فاتورة تعويضها 13 مليون دولار». وأضاف حميدو لـ «العربي الجديد» أن «قرابة 40 بالمائة من العطل المرضية المصرح بها هي للمجاملة، أي أن المؤمن لم يكن مريضاً ويتم تعويض أجر يوم عمله بنسبة 80 بالمائة أي بخصم علاوة الطعام والنقل وغيرها». يذكر أن الصندوق الجزائري للتأمينات الاجتماعية يؤمن قرابة 39 مليون مواطن، إذ يحق وفق القانون أن يؤمن الزوج العامل أبناءه حتى سن 18 سنة وزوجته الماكثة في البيت في بطاقة شفاء واحدة، يستعملها بسقف تعويض لا يتعدى 3000 دينار شهرياً (28 دولاراً)، إلا إذا كان يعاني من مرض مزمن أو أحد أفراد عائلته فيحق له أخذ الدواء مجاناً من الصيدليات حتى وفاة صاحب البطاقة التي يمكن استعمالها في حالة تقاعد العامل.

ويعدّ الحق في التأمين الاجتماعي من الحقوق الدستورية التي أقرها دستور 2016 وبلزم التشريع الجزائري المؤسسات بدفع الاشتراكات شهرياً عن العمال لصندوق الضمان الاجتماعي. وتعاقب الشركات والمصانع التي تشغل عمالاً دون التصريح بهم لمصالح التأمين الاجتماعي بغرامات مالية والتوقيف عن النشاط يصل إلى مدى الحياة في بعض الحالات.

الكويت

قفزة في مبيعات كعك العيد

الكويت ـ **احمد الزعبي**

في ظل حالة التفاؤل التي تسود الكويت، خصوصا بعد قرار إنهاء حظر التجول مع أول أيام عيد الفطر المبارك، شهدت محال الحلوى إقبالا كبيرا لشراء كعك العيد، الأمر الذي أدى إلى نقص غير مسبوق في كمية المعروض في المحال والمتاجر.

وفي هذا الصدد، قال أمين سر اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية، إبراهيم الدويسان، لـ «العربي الجديد»، إن الإقبال على شراء الكعك وحلوى العيد ارتفع بنسبة 150% خلال موسم العيد هذا العام، مقارنة بموسم عيد الفطر العام الماضي.

وأضاف الدويسان، أن إجمالي مبيعات كعك العيد خلال هذا الموسم بلغ 250 مليون دولار حتى الآن، مقارنة بـ100 مليون دولار خلال نفس الفترة من رمضان العام الماضي، مشيرا إلى أنه يتوقع أن ترتفع هذه القيمة خلال اليومين المقبلين.

وأوضح أن هناك بالفعل نقصا كبيرا في الكميات المعروضة في كافة المتاجر الكويتية هذا العام، مشيرا إلى أن أصحاب المحال والمتاجر لم يتوقعوا هذا الإقبال غير المسبوق.

وكشف الدويسان أن اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية، قد ناشد مجلس الوزراء الكويتي في وقت سابق، السماح لمحال الحلويات بالعمل خلال الفترة الليلية والسماح أيضا لخدمات التوصيل إلى المنازل من أجل تلبية الطلبات.

على جانب آخر، قررت الحكومة الكويتية أول من أمس، إنهاء فرض حظر التجول الجزئي في البلاد، بدءاً من أول أيام عيد الفطر المبارك، كما سمحت لدور السينما والمسارح باستئناف استقبال العملاء المطعمين فقط.

كما قرر مجلس الوزراء الكويتي إغلاق كافة الأنشطة التجارية في الساعة الثامنة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا، باستثناء الجمعيات والأسواق الموازية والصيدليات، بينما وافق على فتح المطاعم للدخول واستلام الطلبات فقط دون الجلوس. ويقول مدير محلات مجموعة الهبة للمواد الغذائية، محمد علي، لـ «العربي الجديد»، إنه فوجئ بحجم الإقبال على «كعك العيد» هذا العام، مشيرا إلى أنه اضطر إلى توظيف عاملين إضافيين من أجل المساعدة في إنتاج المزيد من الكعك.

وأضاف علي، أن الكعك ينفد يوميا قبل الساعة الثالثة عصرا مع خروج الموظفين من أعمالهم، فيما يضطر للاعتذار إلى الزبائن الذين يأتون بعد هذا الموعد، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن غالبية الزبائن من الوافدين الذين يحرصون على شراء الكعك أكثر من المواطنين.

من جهة أخرى، قال مالك متجر مجموعة الأمراء للحلوى والمواد الغذائية، خالد ناصر، لـ «العربي الجديد»، إن الإقبال الكبير على الكعك هذا العام، أدى إلى تعويض جزء من الخسائر التي تكبدتها محال الحلويات بشكل عام. لافتا إلى أن هناك المئات من محال الحلوى أغلقت أبوابها خلال العام الماضي بسبب الخسائر والإجراءات الاحترازية.

وأوضح ناصر أنه من الملاحظ أن الزبائن يحرصون على الشراء بكميات كبيرة، خلافا للعام الماضي.

وخلال جولة في منطقة السالمية، رصد مراسل «العربي الجديد» إقبالا كبيرا على محال الحلويات، خصوصا بين المقيمين من الجنسيات العربية.

ويتراوح سعر كيلو الكعك بين 15 و20 دولارا، فيما يبلغ سعر كيلو البسكويت بين 12 إلى 18 دولارا.

بدوره، أكد عضو اتحاد الجمعيات الكويتية، عبد الوهاب الموسى لـ «العربي الجديد»، أن الجمعيات التعاونية وفرت كميات كبيرة من كعك العيد هذا العام، لافتا إلى التعاون مع أكثر من جهة لتلبية طلبات الزبائن.

وأكد الخبير الاقتصادي الكويتي، ناصر بهبهاني، لـ «العربي الجديد» أن الإغلاقات خلال الفترة الماضية، أثرت سلبا على كافة القطاعات الاقتصادية والتجارية من بينها محال الحلويات بسبب ضعف الإيرادات والاستمرار في سداد الالتزامات المالية الشهرية مثل الأجور والإيجارات والرسوم الحكومية.

رفع الحظر ينعش مبيعات الحلويات (ياسر الزيات/فرانس برس)

أخبار العرب

الاحتلال يغلق معابر غزة وبحرها

بدأ الاحتلال الإسرائيلي بالتزامن مع عدوانه العسكري على قطاع غزة، باتخاذ إجراءات تضييق الحصار المفروض عبر إغلاق معبري بيت حانون/ إيرز وكرم أبو سالم التجاري، الواقعين شمالي وجنوبي القطاع، بدءاً من أمس الثلاثاء، وفرض طوق بحري شامل واستهداف المنشآت الاقتصادية. ويليأ الاحتلال إلى الضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية عبر الإجراءات العقابية الجماعية المتمثلة في إغلاق المعابر واستهداف المصانع والشركات والمحال التجارية وتدميرها كلياً، كما جرى في جولات التصعيد والحروب التي شنت على القطاع خلال السنوات الماضية. وأدى القصف الإسرائيلي المتواصل للقطاع إلى تدمير عدد من المنشآت التجارية بشكل كامل، كان من بينها مصنع للثلج بحي الزيتون، شرقي مدينة غزة، ومصنع آخر في شرق جباليا، شمالي القطاع، وشركة للسيراميك، ومصنع للبلاستيك في شرق حي الشجاعية، شرق غزة.

ارتفاع ارباح الشركات العُمانية

أظهرت البيانات المالية للشركات المدرجة ببورصة مسقط، ارتفاع أرباحها خلال الربع الأول من 2021، بنسبة 30 بالمئة على أساس سنوي، في مؤشر على بدء تعافي الشركات من تداعيات جائحة كورونا. وحسب مسح «الأناضول»، الذي استند إلى «البيانات المالية لـ58 شركة مدرجة»، فإن الأرباح الفصلية ارتفعت إلى 144,9 مليون ريال (377,4 مليون دولار)، صعودا من 111,4 مليون ريال (290,13 مليون دولار). وتصدر قطاع البنوك قائمة القطاعات الأكثر ربحية بقيمة 86,9 مليون ريال (226,3 مليون دولار)، مستحوذا على 60 بالمئة من إجمالي الأرباح خلال هذه الفترة.

وزادت أرباح البنوك المدرجة بنسبة 26 بالمئة خلال الربع الأول، قياسا على 69 مليون ريال (179,7 مليون دولار)، بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وتصدر بنك مسقط (أكبر بنك بالبلاد)، الشركات الأكثر ربحية بقيمة 47,1 مليون ريال (122,6 مليون دولار)، بعدما سجل نموا بالأرباح بنسبة 42,8 بالمئة على أساس سنوي.

تقارير عربية

اسواف

تخفيضات وهمية لتصريف السلع المكدسة في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

دأب تجار ومراكز وقطاعات أعمال في اليمن على انتهاج سياسة تسويقية في بعض المواسم التجارية والاستهلاكية كشهر رمضان لإغراء وجذب المستهلكين لتصريف بضائع وسلع، خصوصاً التي تظل مكدسة لديهم طوال العام، ويجدون فرصة في مثل هذه المناسبات لتسويقها.

وترفع هذه القطاعات التجارية من بداية شهر رمضان شعار التخفيضات على واجهات المحال التجارية والمولات التي يلاحظ انتشارها بشكل لافت في أهم المدن اليمنية مثل صنعاء وعدن وتعز وإب وحضرموت، في صورة تثير عديد التساؤلات في أوساط خبراء ومتعاملين في الأسواق حول تنامي مثل هذه الاستثمارات في مثل هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الحرجة.

ودشنت قطاعات ومحال ومراكز تجارية في صنعاء وعديد المدن اليمنية موسم التخفيضات السنوي كما اعتادوا سنوياً في شهر رمضان، ويمتد ذلك إلى ما بعد عيد الأضحى، إذ تتراوح نسب التخفيضات ما بين 20% و50%، وتشمل مختلف السلع كالملابس والأدوات المنزلية والحلويات والمواد الغذائية والاستهلاكية والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، فيما تدشن بعض هذه القطاعات في هذا الموسم التجاري المسابقات التي ترافق ما تروج له من تخفيضات كتقديم جوائز عينية ونقدية لجذب المستهلكين.

> قطاعات تجارية تتهم الحوثيين بابتزازها عبر الجبايات

ويصف مواطنون جسوا نبض الأسواق خلال الأيام الماضية أن ما يتم رفعه من شعارات ولافتات التخفيضات في الغالب ليست أكثر من مجرد وهم و«ذر الرماد على العيون» وفق حديث المواطن وضاح النقيب، الذي كان يتجول مع عائلته في أحد المولات الجديدة في العاصمة اليمنية صنعاء.

يضيف النقيب لـ«العربي الجديد»، أن الأسعار تفوق الوصف، وما يتم الإعلان عنه من تخفيضات لبعض السلع المتداولة بنسب ضئيلة جداً وغبارة عن تخفيض ضئيل لهامش الربح الضخم الذي دأبوا على وضعه. يتفق معه المواطن باسل القعطبي، من سكان مدينة عدن جنوب اليمن، مؤكداً أن هذه الأساليب التسويقية والترويجية كالتخفيضات عبارة عن كذبة لا تمت للواقع بصلة، إذ تحولت في ظل هذه الظروف الصعبة كما يؤكد لـ«العربي الجديد»، إلى نوع من الاستغلال التجاري حسب ما يلاحظ هذا المواطن في مدينة عدن.

وقال: «إنه في الوقت الذي يكابدون فيه كمواطنين مشقات معيشية شاقة وانخفاضاً في السيولة المالية وسط غلاء فاحش يشمل جميع السلع، تنتشر مثل هذه المشاريع التجارية والاستثمارية بصورة متواصلة ومريبة». هذه القطاعات التجارية والمولات يعزو خبراء ومتعاملون في الأسواق عملية انتشارها إلى كونها استثمارات وتجارة حرب بالنظر إلى الأموال الضخمة التي تجتذبها، فيما تجد الفئة التي تستهدفها من الطبقات الثرية التي شكلتها الحرب والتي زادتها الأوضاع الراهنة ثراءً بما تتوفر لديها من سيولة مالية كبيرة تضخ جزءًا منها في عملية التسوق والتبضع تتركز معظمها في سلع كمالية غير ضرورية.

ترجح تقديرات اقتصادية أن 26,5% من الأسر خفضت الإنفاق على التعليم والصحة وسحبت أولادها من المدارس، فيما وجد أن كثيراً من الأسر، بنسبة 50%، تشتري الغذاء بالائتمان، في حين اضطر 16,5% إلى بيع من أثاث المنزل لتوفير السيولة وشراء متطلباتهم المعيشية الضرورية، حسب دراسات حديثة. ويقول نبيل المانعي، مشرف في أحد المولات في مدينة إب وسط اليمن لـ«العربي الجديد»، إن هذه القطاعات التجارية ساهمت في توفير عديد الخيارات للمستهلكين بحسب مستوياتهم المعيشية في الأسعار وعروض مناسبة لكافة الشرائح بحسب الدخل، إلى جانب ما تقدمه في بعض المواسم التجارية من عروض وتخفيضات تتجاوز نسبتها 50% في بعض السلع والتي تحظى حسب حديثه، باهتمام كبير من المواطنين الذين يجدون في مثل هذه المواسم وعروض التخفيضات فرصة لاقتناء بعض السلع الضرورية والتي يعجزون عن شرائها في الشهور الأخرى.

في نفس الإطار، يلاحظ مراقبون تكدس سلع وبضائع، بعضها غذائية شارفت صلاحية بعضها على الانتهاء ومنها منتهية الصلاحية تعرض على أرصفة الشوارع بأسعار مخفضة بأكثر من نصف ثمنها المتداول بشكل رسمي، بهدف تصريفها للمستهلكين محدودي الدخل الذين يقومون بشرائها مضطرين. وتؤكد فئة تجارية عريضة في صنعاء تضررها بشكل كبير من بعض الممارسات كالجبايات والإتاوات المرهقة، وآخرها ما تقوم السلطات المعينة في صنعاء من تنفيذه في تحصيل الزكاة بنسبة مرتفعة عن العام الماضي، الأمر الذي أثر على تواجدهم الفاعل في مواكبة الموسم التجارية. وتتهم قطاعات تجارية سلطات الحوثيين بابتزازها بالجبايات المتواصلة ورسوم نقل البضائع، من خلال تعدد منافذ تحصيلها على امتداد خطوط نقل السلع من الموانئ الرئيسية العاملة في عدن جنوب اليمن إلى مختلف المناطق اليمنية.

ويجد المواطن اليمني الذي أرهقته الأزمات المعيشية والحرب الدائرة في اليمن نفسه ضحية لمثل هذه الصراعات التي لا تتوقف، إذ تجتاح الأسواق موجة من الارتفاعات السعرية في مختلف السلع والمنتجات الغذائية والاستهلاكية، انعكاساً لانهيار العملة والأزمات المتلاحقة في المشتقات النفطية والجبايات الواسعة والمتعددة التي يشكو منها القطاع التجاري، إلى جانب ما تتسم به الأسواق من اختلالات وممارسات ضاره كالاحتكار والغش والتقليد التجاري.

الركود يضرب الأسواق اليمنية (محمد حمود/الأناضول)

تونس تواصل سداد الديون

قالت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز غلوبال»، أمس الثلاثاء، إنّ تخلّف تونس عن تسديد ديون سيادية، وهو أمر مستبعد إلى حد كبير على مدى 12 شهراً مقبلة، قد يكلف بنوك البلاد ما يصل إلى 7,9 مليارات دولار.

وبدأت تونس محادثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة مساعدات مالية. وتعاني تونس من ارتفاع الدين وانكماش الاقتصاد 8,8% العام الماضي، فيما بلغت نسبة الدين العام نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 32,8 مليار دولار. وشرح محمد داماك المحلل في «ستاندرد آند بورز»، في تقرير نشرته «رويترز»، أنّ «انكشاف البنوك التونسية على دين البلاد السيادي زاد بأكثر من المثلين في العقد الماضي إلى جانب زيادة حادة في مديونية الحكومة».

تركيا

30% من السوريين فقدوا أعمالهم

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

نال عام كورونا وما شهده من إغلاقات متكررة وشلل قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات، من عمل السوريين، لتأتي الإغلاقات الأخيرة، والمستمرة حتى 17 مايو/أيار الجاري، كي تفقد نحو 30% من السوريين أعمالهم، من إجمالي نحو 700 ألف عامل سوري بتركيا، حسب ما أعلن مدير مركز أبحاث الهجرة والاندماج في الجامعة التركية الألمانية، مراد أردوغان، الذي أكد أن السوريين الأكثر معاناة من تداعيات الجائحة الصحية.

ويضيف أردوغان أنه بحسب استطلاع يرصد نسبة عمل السوريين فإن قرابة ثلث العاملين فقدوا وظائفهم وأعمالهم خلال عام كورونا، مشيراً إلى أن السوريين يهتمون بكسب المال من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية أكثر من اهتمامهم بتعرضهم لمشكلة صحية.

يقول السوري محمد خلف «51 عاماً»: «فقد ولداي عملهما خلال تفشي وباء كورونا على مراحل، كانت البداية تقليل ساعات العمل والأجر، والآن كلاهما عاطل عن العمل «الأول كان يعمل في معمل خياطة والثاني في مطعم سوري»، مشيراً إلى أن مستوى معيشة أسرته تراجع إلى الحدود الدنيا، خاصة في واقع ارتفاع الأسعار بأكثر من 100% خلال عام.

وفي حين يتراوح أجر العامل السوري، بين 1800 و2500 ليرة تركية، يؤكد السوري خلف أن تكاليف معيشة الأسرة السورية في إسطنبول، لا تقل عن 5 آلاف موزعة على إيجار منزل وفواتير وطعام» في حين أن التعليم والصحة مجانيان. وتشهد تركيا ارتفاعاً بمعظم الأسعار والسلع بعد تراجع سعر العملة من 7,3 ليرات مقابل الدولار مطلع العام الجاري إلى نحو 8,3 ليرات. وأظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي أن التضخم في تركيا ارتفع بنسبة 1,68 % الشهر الماضي ليصل إلى 17,14% على أساس سنوي في إبريل/نيسان الماضي.

وحسب رئيس جمعية التضامن مع اللاجئين السوريين، محمد صالح: «قسم كبير من اللاجئين السوريين يحصلون على دخل يومي أو أسبوعي، وبعضهم يكسبون رزقهم من خلال جمع البلاستيك والورق أو العمل في ورش الأحذية»، ويضيف صالح وفق تصريحات صحافية مؤخراً، أن السوريين كانوا يتلقون أجراً زهيداً مقارنة بعملهم، قبل انتشار الوباء، إلا أنهم على الأقل كان لديهم دخل ثابت، لكن بعد انتشار كورونا، أصبحوا في وضع صعب للغاية نتيجة توقف العمل، وإغلاق بعض الورش، بل وصل ببعضهم لبعرض أعضاء جسده للبيع خلال زيارة أحدهم لي قال: اعثر على زبون لي، وأنا أبيع كليتي»

من جهته، يقول مدير الرابطة السورية لحقوق اللاجئين بتركيا، مضر حماد الأسعد، إن تراجع عمل السوريين وفقدان أكثر من 30% عملهم، يعود أولاً لجائحة كورونا، التي أثرت على الاتراك أيضاً، لكن الاتراك يتلقون مساعدات حكومية في حين أن بعض السوريين فقط، يتلقون مساعدات من المنحة الأوروبية عبر الهلال الأحمر التركي.

ويضيف الأسعد: لكن معظم الجمعيات والمنظمات الأوروبية، تراجعت عن دعم ومساعدة السوريين.

ولكن العامل الأهم برأي الأسعد خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن السوريين غير مسجلين في التأمينات ولا ضامن لحقوقهم، والحاصلون على الجنسية أو إذن العمل، كانت أضرارهم أقل، مؤكداً في الوقت نفسه أن تكاليف المعيشة المرتفعة دفعت كثيرا من السوريين إلى الأعمال الزراعية والعضلية وحتى الخطرة على الصحة.

وحول سؤال، ماذا فعلتم أنتم كممثلين عن السوريين؟ يقول مدير الرابطة: خاطبنا المنظمات الدولية لأجل زيادة الدعم وعودة المساعدات، كما طرحنا الموضوع على عديد من المسؤولين الأتراك، من ولاة ومسؤولين حكوميين، والإجابات وعود ورمي الكرة باتجاه أرباب العمل، وإن الوباء عام وأثر على الجميع، أفراداً ودولاً. وأشار إلى أن تركيا «لم تقصّر» سواء في استضافة السوريين أو دعم كثير منهم من خلال مساعدات «كارت الهلال» أو مساعدة كورونا أو تقديم الطبابة والتعليم بالمجان. وتستضيف تركيا القسم الأكبر من اللاجئين السوريين في العالم، بنسبة 65% منهم، إذ وصل عدد المشمولين بقانون الحماية المؤقتة إلى 3,610 ملايين لاجئ من بين 5,553 ملايين لاجئ اضطروا إلى مغادرة سورية منذ عام 2011، وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة. ويشكل السوريون في تركيا نسبة 17% من سكان سورية وفق إحصاء عام 2011، ونسبة 4,5% من إجمالي سكان تركيا، البالغ 82 مليون نسمة. وتأثر الاقتصاد ودخل الأتراك، جراء تفشي وباء كورونا، في ظل الإغلاقات المتكررة، ما دفع الحكومة، مؤخراً، لإصدار قرار يسمح بفتح الأسواق الأسبوعية «البازارات الشعبية» كل يوم سبت خلال أيام الحظر الشامل، بدءاً من الأسبوع القادم، وفق شروط محددة.

كما وعد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أنه سيعلن خلال الأيام القادمة عن الجدول الزمني الجديد لتخفيف تدابير كورونا، الذي سيبدأ اعتباراً من 17 مايو/أيار الجاري، معرباً عن ثقته في التخلص من الوباء والعودة إلى الحياة الطبيعية.

أخبار العالم

«نيسان موتورز» تخسر 4,1 مليارات دولار

أعلنت «نيسان موتورز» اليابانية، أمس، تراجع خسائرها الصافية خلال السنة المالية 2020 /2021 بنسبة 33 بالمائة على أساس سنوي إلى 448,7 مليار ين (4,1 مليارات دولار)، مع استمرار انخفاض المبيعات. وبحسب بيان شركة صناعة السيارات اليابانية، فإن الخسائر المسجلة خلال السنة المالية الماضية، انخفضت من الخسارة البالغة 671,2 مليار ين (6,2 مليارات دولار) بالعام المالي 2019 /2020. ويبدأ العام المالي لـ«نيسان» في أول إبريل/ نيسان، وينتهي في 31 مارس/ آذار من العام التالي. وبحسب البيانات، تكبّدت الشركة خسائر تشغيلية قياسية تعد الأسوأ منذ 12 عاماً. وسجلت الخسائر التشغيلية للشركة 150,65 مليار ين (1,38 مليار دولار) خلال العام الماضي، من 40 مليار ين (368 مليون دولار) بالعام المقارن. وأرجعت الخسائر إلى عوامل خارجية، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف، ونقص إمدادات أشباه الموصلات.

نمو صادرات المجوهرات التركية

حققت صادرات قطاع المجوهرات في تركيا نمواً بنسبة 32,8 بالمائة، خلال الأشهر الـ 4 الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة ذاتها من 2020. وبحسب بيانات من وزارة التجارة ومجلس المصدرين الأتراك، فقد بلغ إجمالي صادرات البلاد، بين يناير/ كانون الثاني وأبريل/ نيسان 2021، 68,8 مليار دولار. وبرز قطاع المجوهرات ضمن الأكثر نمواً في الصادرات، حيث حقق ارتفاعاً لشهرين متتاليين، ليبلغ إجمالي صادراته ملياراً و380 مليوناً و148 ألف دولار، خلال الأشهر الـ 4 الأولى من 2021. وحلّت الولايات المتحدة في المركز الأول ضمن البلدان الأكثر استيراداً للمجوهرات التركية، وذلك بواقع 229 مليوناً و603 آلاف دولار.

نقل

تواصل أسعار ايجارات السفن التجارية ارتفاعها خلال العام الجاري مستفيدة من انتعاش قطاع المعادن والمواد الخام والسلع المصنعة بين آسيا والولايات المتحدة. ولا يستبعد خبراء أن يبلغ إيجار السفن العملاقة 100 ألف دولار باليوم خلال شهور

تفاؤل صناعة الشحن

توقعات بعودة الربحية لقطاع النقل البحري بعد سنوات عجاف

لندن ـ **موسى مهدي**

تتجه تجارة الشحن البحري لاستعادة مكانتها التي كانت عليها قبل تفشي جائحة كورونا، إذ يبعث ارتفاع الطلب على المعادن الرئيسية والسلع المصنعة الأمل في عودة الربحية لقطاع النقل البحري الذي عانى من سنوات عجاف حتى قبل ضربة كورونا للتجارة العالمية خلال العام الماضي. ولاحظت تقارير متخصصة ارتفاع الطلب على الشحن البحري في قطاعات المعادن والسلع والمواد الأولية بين الصين وأوروبا وأميركا. فالشركات الصينية ترفع وارداتها من الحديد الخام والنحاس والذرة الشامية والعديد من السلع الأخرى التي تدخل ضمن اتفاق التجارة الأولي بين واشنطن وبكين، الذي وقع في بداية العام الماضي، 2020، ولا يزال هذا الاتفاق ساري المفعول حتى في عهد إدارة الرئيس الحالي جو بايدن. يقول المحلل بشركة كيبلر الأميركية بيتر هوغن إنه واثق من أن «أسعار الشحن ستواصل الارتفاع خلال العام الجاري»، ولا يستبعد هوغن أن يرتفع سعر إيجار السفن الضخمة إلى 100 ألف دولار في اليوم بالنصف الثاني من العام الجاري. ومن دلائل عودة انتعاش تجارة الشحن، ارتفاع مؤشر شحن السفن التجارية، الذي يطلق عليه «مؤشر البلطيق لأسعار الشحن»، إلى أعلى مستوياته منذ عقد كامل، حيث بلغت نسبة ارتفاع المؤشر 70% منذ إبريل/ نيسان الماضي، حسب شركة «كلاركسونز بلاتيو سيكيورتيز» البريطانية. وحسب بيانات الشركة، ارتفع متوسط سعر الشحن لسفينة سعة 180 ألف طن إلى 41,500 ألف دولار في اليوم الواحد، وهذا السعر يقترب من ضعف سعر الشحن في العام الماضي. وفي هذا الشأن، قال الرئيس التنفيذي لشركة «غولدن أوشن» لصحيفة فايننشيال تايمز: «بعد ارتفاع شهية الطلب على الحديد الخام في الصين من أهم العوامل التي ترفع أسعار الشحن». وتقدر تقارير ارتفاع الطلب على الحديد الخام في الصين إلى مليار طن خلال العام الجاري.

ومنذ يوم الجمعة الماضي، ترفع تجارة المشتقات من أسعار إيجار ناقلات النفط بين أوروبا وأميركا. وقد استفادت ناقلات المشتقات النفطية خلال الأيام الماضية من أزمة الهجوم السيبراني على أنبوب «كولونيال بايب لاين في أميركا»، الذي فاقم نقص الوقود في الولايات الشرقية في أميركا. وحسب بيانات «ريفنيتيف أيكون داتا» في لندن، فإن تجار المشتقات النفطية في أوروبا يؤجرون في المتوسط نحو 6 ناقلات لإيصال الغازولين إلى الموانئ الأميركية. ولكن هذه أزمة عابرة لا يمكن اعتمادها لقياس نشاط حركة إيجارات الشحن البحري. ولكن المهم على صعيد الحاويات الناقلة للنفط والغاز هو عقود الطاقة بين الشرق الأوسط والصين. ولكن ما يؤثر أكثر في أسعار الحاويات التجارية الضخمة حالياً هو الارتفاع المتوقع في واردات السلع الزراعية الصناعية، خاصة السلع مثل الذرة الشامية، التي تستوردها الشركات الصينية من السوق الأميركية لتلبية حاجة الأعلاف لتعويض فاقد اللحوم الذي خسرته بسبب الجائحة.

ومن المتوقع أن ترتفع الواردات الصينية من الذرة الشامية خلال العام الجاري بنحو 4 أضعاف مقارنة بمتوسط مشترياتها السنوية.

وحسب التقرير الأخير الصادر عن منظمة التجارة والتعرفة الجمركية «أونكتاد» التابعة للأمم المتحدة، فقد تمكنت تجارة الشحن البحري من الخروج من أزمة جائحة كورونا بسرعة أكبر من التوقعات السابقة. وتتوقع أونكتاد ارتفاع هذه النوعية من التجارة بنحو 4% خلال العام الجاري.

ويرى جون هوفمان، مسؤول الشحن البحري بالمنظمة الأممية، أن 80% من البضائع الاستهلاكية يتم نقلها عبر الشحن البحري، وبالتالي يرى اقتصاديون أن مستويات أسعار الشحن البحري تعد من أهم مكونات تسعير السلع في العالم.

من جانبها، تنظر نشرة «لويدز ليست» اللندنية المتخصصة بقطاع الشحن البحري والتأمين، بتفاؤل لقطاع الشحن البحري خلال العام الجاري. وترى النشرة، في منظارها السنوي للعام 2021، أن صناعة الشحن البحري ربما ستتمكن من استعادة مستويات التشغيل التي كانت عليها قبل الجائحة.

واستفادت شركات السفن التجارية الكبرى من تعاقدات شحن السلع بين أميركا الجنوبية والصين، حيث تستورد الشركات الصينية كميات ضخمة من المواد الخام من دول أميركا الجنوبية، مثل الحديد والنحاس والمعادن الأخرى المستخدمة في التصنيع، كما تصدر هذه الشركات كميات ضخمة للأسواق الأميركية.

ووفق بيانات أونكتاد الصادرة في إبريل/ نيسان، ارتفعت أسعار الشحن بين الصين وأميركا الجنوبية بنسبة 443% خلال العام الجاري مقارنة بمستوياتها في العام الماضي، كما ارتفعت أسعار الشحن بين آسيا والسواحل الشرقية بالولايات المتحدة بنسبة 63%. ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع أسعار الشحن النزاع التجاري بين الصين وأستراليا، التي حجزت العديد من السفن بسبب قضايا العقود التجارية وما تترتب عليها من التزامات قانونية. يُذكر أن إيجارات السفن تراجعت في بداية العام الماضي وبنسبة 25% خلال الشهور الأولى حينما ضربت الجائحة تجارة الصين الخارجية، ولكن خسائر شركات السفن التجارية تزايدت خلال الربع الثاني من العام الماضي حينما أغلقت معظم الدول الغربية موانئها أمام مرور السفن واتخذت تدابير صارمة في تقييد الحركة والتنقل. وتعد التجارة بين آسيا والولايات المتحدة وبين آسيا وأوروبا من الخطوط التي تعتمد عليها شركات السفن في عقود الإيجارات طويلة الأجل في النقل البحري.

سفينة تجارية عملاقة في ميناء روتردام الهولندي (Getty)

ارتفاع إيجارات السفن بسبب صفقات السلع والمعادن

تخزين الوقود في أميركا

سجلت أسعار تأجير ناقلات النفط في أميركا ارتفاعا حادا، بينما تنافس شركات الطاقة على مستودعات تخزين الوقود بعدما تعرض أكبر خط أنابيب وقود، «كولونيال بايب لاين»، لهجوم سيبراني. وحسب بلومبيرغ، تم حجز ما يقرب من 12 ناقلة بأحجام مختلفة موقتا او إصلاحها لنقل «الوقود البترولي النظيف» مثل البنزين والديزل من ساحل الخليج الى وجهات عبر المحيط الاطلسي، او الى مناطق اخرى مثل منطقة الكاريبي والشرق الاقصى والبرازيل.

صادرات تركيا مرشحة لتجاوز 200 مليار دولار

تتجه الصادرات التركية لتجاوز 200 مليار دولار بنهاية العام مستفيدة من اتفاقات تسهيل التبادل والشراكات

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

تتجه تركيا لتحقيق انتعاش قوي في التجارة الخارجية خلال العام الجاري، وفقاً لتصريحات رئيس جمعية المصدرين التركية، إسماعيل غولة، والذي توقع تجاوز حجم صادرات بلاده في نهاية العام الجاري عتبة 200 مليار دولار، وذلك بعد تسجيل أرقام قياسية جديدة في 2021. وأضاف غولة، لوكالة الأناضول، أن بلاده حافظت على أدائها القوي في صادراتها خلال إبريل/ نيسان الماضي، والبالغة 18,8 مليار دولار، بزيادة 109% مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. وأشار الى أن الاستمرار في عملية زيادة الصادرات دون انقطاع بعد نجاحاً كبيراً للاقتصاد التركي. وأكد أن استمرار الإنتاج والصادرات دون انقطاع بفضل الدعم المقدم من الرئيس رجب طيب أردوغان، أتاح لتركيا التعافي من تداعيات جائحة كورونا بشكل كبير اعتباراً من يونيو/ حزيران 2020. وذكر أن المصدرين تمكنوا خلال الأشهر الماضية من تحقيق توقعاتهم في قطاع التصدير، قائلاً: «قرأت تركيا جيداً التغيير في العرض حول العالم». وأضاف أن «الظروف الحالية انعكست بشكل إيجابي على تركيا التي تمكنت من استخدام قدراتها الإنتاجية وتعزيز قطاع الصادرات والاستثمارات منذ بداية العام الجاري». وتابع: «بالطبع، هذه التطورات تجعلنا سعداء للغاية، في ظل تزايد إمكانات قطاع الصادرات. مع نهاية العام الجاري، سوف يتجاوز حجم الصادرات التركية عتبة 200 مليار دولار». وأكد «العزم على الوصول بحجم الصادرات التركية إلى 250 مليار دولار وما فوق في السنوات المقبلة».

وأشار غولة إلى أهمية استمرار الإنتاج والصادرات خلال فترة الوباء، ومساهمة القرارات التي اتخذتها الحكومة لمواصلة ذلك، في عدم توقف عجلة الإنتاج. وزاد أن «مصانعنا واصلت العمل دون توقف خلال فترة الوباء. أمل أن تتوج هذه الجهود بتسجيل رقم قياسي جديد في قطاع الصادرات مع نهاية مايو/ أيار الجاري». وقال: «رغم وجود مشكلة في توريد المواد الخام من وقت لآخر، إلا أننا قادرون على إرسال الشحنات المطلوبة بواسطة حاويات الشحن، لكن بأسعار مرتفعة بعض الشيء». وأوضح أن «هدفنا في هذه المرحلة تحقيق الاستجابة المطلوبة وتلبية احتياجات العملاء من البضائع لضمان استمرار العرض والتحكم في الآثار الجانبية قدر الإمكان». ولفت غولة إلى أن جمعية المصدرين تقوم بإنشاء بوابة إلكترونية لوجستية لتركيا، هدفها «الجمع بين المصدرين والوكالات في قطاع الخدمات اللوجستية وشركات الشحن وتقديم أفضل الخدمات للمصدرين والمستوردين والعملاء». كذلك أشار إلى ارتفاع أسعار الشحن خلال مرحلة وباء كورونا، مؤكداً زيادة الطلب على المواد الخام مع تزايد جودة الخدمات اللوجستية. وحول إمكانية انخفاض أسعار الشحن والنقل بعد فترة الوباء، أوضح غولة أنه يتوقع عودة الأوضاع إلى طبيعتها وتحقيق التوازن في السعر وفق عملية العرض والطلب.

68,8 مليار دولار قيمة الصادرات خلال 4 أشهر

من جانبه قال وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وارنك إن القطاع الصناعي في بلاده أثبت المحافظة على النمو التصاعدي 11 شهراً متتالياً. جاء ذلك في تقييمه الثلاثاء لبيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في مارس/ آذار الماضي، عبر حسابه على تويتر. وأوضح وارنك أن مؤشر الإنتاج الصناعي زاد بنسبة 0,7% مقارنة بشهر فبراير/ شباط الماضي، و16,6% مقارنة بمارس 2020. وتابع: «سجلنا زيادة في الإنتاج الصناعي بمعدل 12,3% في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها في 2020، لنصبح بذلك بين الدول الأولى في مجموعة العشرين». ومؤشر الإنتاج الصناعي، بقيس إجمالي حجم الإنتاج الصناعي في الدولة بغض النظر عن قيمته النسبية، ويعتبر مؤشراً رائداً للناتج المحلي الإجمالي.

ويذكر أن صادرات قطاع المجوهرات في تركيا، حققت نمواً بنسبة 32,8%، خلال الأشهر الـ 4 الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة ذاتها من 2020. وبحسب بيانات وزارة التجارة ومجلس المصدرين الأتراك، بلغ إجمالي صادرات البلاد، بين يناير/ كانون الثاني وإبريل/ نيسان 2021، نحو 68,8 مليار دولار. وبرز قطاع المجوهرات ضمن الأكثر نمواً في الصادرات، حيث حقق ارتفاعاً لشهرين متتاليين، ليبلغ إجمالي صادراته 4 مليارا و380 مليونا و148 ألف دولار، خلال الأشهر الـ 4 الأولى من 2021. وحلت الولايات المتحدة في المركز الأول ضمن البلدان الأكثر استيراداً للمجوهرات التركية، بواقع 229 مليوناً و603 الاف دولار.

شركة معدات انابيب في القرة (Getty)

أميركا: نقص وقود وزيادة أسعار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا تزال بعض محطات الوقود في الولايات المتحدة تعاني من نقص في الغازولين بينما يواصل تجار المشتقات النفطية استئجار عدة حاويات ضخمة من أوروبا لتلبية الطلب على الوقود في ولايات الساحل الشرقي بالولايات المتحدة.

وقالت شركة «كولونيال بايبلاين»، المشغلة لأكبر خطوط أنابيب نقل المشتقات النفطية في الولايات المتحدة، أمس الثلاثاء، إنها تأمل باستئناف عملياتها بحلول نهاية الأسبوع الجاري، وذلك وفقاً لما ذكرته وكالة «أسوشييتد برس». وتعرضت أنظمة الشركة لهجوم سيبراني، يوم الجمعة الماضي، ما دفعها إلى تعليق كافة أنشطة نقل الوقود لكافة مناطق شمالي وجنوبي شرقي الولايات المتحدة. وقالت الوكالة الأميركية إن مكتب التحقيقات الفيدرالي ومسؤولي الإدارة حددوا الجناة على أنهم عصابة من المتسللين الإجراميين. وحسب تقرير بموقع «زيرو هيدج» المالي، تعاني بعض محطات الوقود جنوب شرقي الولايات المتحدة، من نقص في الغازولين، على طول ولايات فيرجينيا وفلوريدا وألاباما. وقال المواطن بيترسون آرون على موقعه في تويتر، أمس الثلاثاء، إن نقص الوقود ضرب مدن وسط ألاباما، وربما يعرقل وصول العاملين لوظائفهم. وهناك بعض حالات الذعر وسط المواطنين الذين هرع بعضهم لتخزين الوقود، وهو ما خلق زيادة في الطلب وزيادة في السعر. كما أن هناك نقصاً في الوقود بولايتي كارولاينا الشمالية والجنوبية. وعلى الرغم من التطمينات الحكومية ارتفعت أسعار الغازولين في بعض الولايات إلى أعلى مستوياتها في ست سنوات لتضيف التضخم الذي يعاني منه المواطن الأميركي. ومنذ يوم الجمعة، سعى المسؤولون الأميركيون إلى تهدئة المخاوف بشأن احتمال ارتفاع أسعار المشتقات النفطية أو أي اضرار قد تلحق بالاقتصاد، من خلال التأكيد على أن إمدادات الوقود لم تشهد حتى الآن اضطرابات واسعة النطاق. وخلال وقت متأخر من يوم الإثنين، قال البيت الأبيض في بيان، إنه كان يراقب نقص الإمدادات في أجزاء من الجنوب الشرقي، وإن الرئيس جو بايدن وجه الوكالات الفيدرالية لعمل اللازم لإبقاء وفرة الإمدادات طبيعية. واوقفت «كولونيال بايبلاين»، التي توفر حوالي 45 بالمئة من الوقود المستهلك على الساحل الشرقي، عملياتها في نهاية الأسبوع الماضي، بعدما كشفت عن هجوم سيبراني، قالت إنه أثر على بعض أنظمتها. ومع ذلك، فإن الهجوم سلط الضوء على نقاط الضعف في قطاع الطاقة بالبلاد والصناعات الحيوية الأخرى، التي تمتلك بنيتها التحتية إلى حد كبير ملكية خاصة، بحسب «أسوشييتد برس».

الأميركيون يخزنون الوقود... والبيت الأبيض يراقب النقص

ويأتي الهجوم في الوقت الذي تعمل فيه إدارة الرئيس جو بايدن على مواجهة حملات القرصنة المنظمة التي ترعاها حكومات أجنبية، إذ ما زال يتعين عليها مواجهة الهجمات التي يصعب منعها من قبل مجرمي الإنترنت. وقال بايدن، في بيان للبيت الأبيض، الإثنين: «نحن بحاجة للاستثمار لحماية بنيتنا التحتية الحيوية»؛ بينما قالت وزيرة الطاقة جينيفر جرانهولم، في بيان منفصل، إن الهجوم «يخبرنا بمدى تعرضنا تماما للهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للولايات المتحدة». وبدأت أسعار النفط تتأثر صعوداً بشكل تدريجي منذ تعاملات يوم الإثنين، مع عدم وجود تطورات بشأن الهجوم السيبراني الذي تعرضت له الشركة الأميركية.

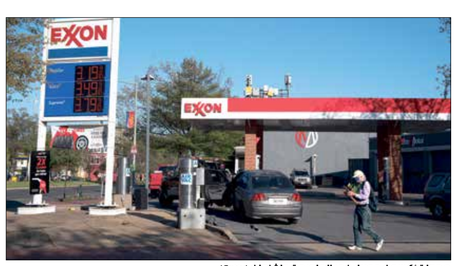

محطة اكسون موبيل في العاصمة واشنطن (Getty)

رؤية

إعادة إحياء مجموعة الثماني الإسلامية

احمد ذكرالله

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال افتتاحه القمة الأخيرة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية إلى المزيد من التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة، لا سيما تفعيل التعامل بالعملات المحلية «من أجل حماية البلدان من المخاطر الناجمة عن أسعار الصرف، مشددا على ضرورة «تجديد مجموعة الثماني الإسلامية «D-8» وفق المتطلبات الراهنة، وتحويلها إلى كيان يركز على المشاريع والإنجازات». والمجموعة منظمة دولية أسسها رئيس الوزراء التركي الراحل نجم الدين أربكان عام 1997، وتضم مصر ونيجيريا وباكستان وإيران وإندونيسيا وماليزيا وتركيا، وانتقلت رئاستها في الدورة القادمة إلى بنغلاديش.

ومر أكثر من أربعة عقود كاملة على نشأة منظمة التعاون الإسلامي التي تضم في عضويتها 57 دولة، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها معظم دول المنظمة، إلا أن التعاون بينها لا يزال في أضيق الحدود، وقد اقترح العديد من الخبراء البدء بتكتلات صغيرة واعدة بين مجموعة من دول المنظمة لتحريك عجلة التعاون المعطلة منذ زمن بعيد بسبب الجسد الضخم للمنظمة والذي يصعب وربما يستحيل أن يتحرك ككتلة واحدة. ولا شك أن نموذج مجموعة الدول الثماني مثالي يمكنه تعضيد التعاون والتكامل فيما بينهم كبداية يمكن البناء عليها وانضمام العديد من دول المنظمة الأخرى إليها في فترات لاحقة، لا سيما في ظل الكتلة السكانية الضخمة لدول المجموعة والتي تقارب المليار نسمة، تشكل 14% من سكان العالم تقريبا، علاوة على تنوعها الإنتاجي صناعياً وزراعيا، بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية وموارد الطاقة، وهي المؤهلات الكافية لإثمار هذا النوع من التعاون سريعا، مع تلاقح الخبرات والموارد. وأضحت أجواء التقارب بين دول المجموعة أكثر جاهزية حاليا بعد التقارب المصري التركي الأخير، كما أن التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على دول المجموعة عمقت من الأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها، وأوقفت استمرار عجلة النمو التي تسارعت في الخمسة أعوام الأخيرة، مما أثر سلباً ليس على مؤشراتها الكلية فقط، بل تعداه إلى الضغط على المستوى المعيشي للمواطنين، الذين تساقط الملايين منهم تحت خط الفقر، بعد فقدانهم لوظائفهم وتزايد معدلات البطالة في تلك البلدان.

وتشير النظرة المدققة لاقتصادات دول المجموعة إلى معاناة كبيرة عاشتها خلال السنوات الأخيرة، وفاقمت تداعيات فيروس كورونا هذه المعاناة، فالاقتصاد التركي ورغم نجاحه بالخروج من الأزمة بأقل الأضرار ومعاودة النمو الايجابي وتسارعه، الا أن العملة التركية التي فقدت نحو 100% من قيمتها منذ 2016 وحتى الآن لا تزال عرضة لضغوط كبيرة في ظل القروض الضخمة الواجبة السداد على القطاع الخاص، والذي لاحقته الخسائر والإفلاسات جراء الإغلاق. كما يواجه الاقتصاد المصري أزمات متنامية جراء الإصرار على المشروعات الباذخة والابتعاد عن النهج الإنتاجي وإهمال قطاعي الزراعة والصناعة، ويساند الاقتصاد القروض الخارجية الضخمة التي تمنع ظهور حقيقة الأزمة، ورغم ذلك فقد الجنيه المصري 100% تقريبا من قيمته منذ 2014، وتوالى سقوط قطاعات عريضة من الشعب تحت خط الفقر.

كما يعاني الريال الإيراني الخسائر المتوالية، حيث خسرت العملة نحو 49% من قيمتها في 2020، بعدما أسهم تراجع أسعار النفط في الأزمة الاقتصادية بإيران، التي سجلت أيضا أكبر عدد للوفيات بفيروس كورونا، وعموماً يعاني الاقتصاد الايراني منذ فترة طويلة بسبب العقوبات الدولية. كما أن الأزمة الاقتصادية في باكستان برزت بقوة على السطح في أعقاب مطالبة السعودية باسترداد قرض ميسر بقيمة 6,2 مليارات دولار كعقاب على تحالف باكستان مع تركيا وقطر وماليزيا، وكان القرض جزءا من حزمة إنقاذ أعلنت عنها الرياض في أكتوبر 2018 وتضمنت هذا القرض، وتسهيلات ائتمانية للحصول على إمدادات نفطية.

ولم تستطع باكستان الصمود أمام الضغط السعودي، خاصة بعد التلويح بورقة العمالة الباكستانية في المملكة والبالغة مليوني عامل، يحولون 4,5 مليارات دولار سنويا، كما أن احتياطيات باكستان الهزيلة من النقد الأجنبي والبالغة 13,3 مليار دولار لم تؤازر الدولة في المواجهة، فاضطرت إلى عدم حضور اجتماع جاكرتا الشهير.

كما أن كورونا أصابت كذلك بقية اقتصادات دول المجموعة، فنيجيريا البالغ عدد سكانها 200 مليون نسمة، كانت تضم قبل الجائحة 88 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.9 دولار يوميا، وهي تحتل مع الهند صدارة بلدان العالم التي تضم أكبر عدد من الفقراء، كما كانت نسبة البطالة لدى الشباب تصل إلى 40%. علاوة على تفاقم الأزمة الاقتصادية في أعقاب انخفاض أسعار البترول جراء انتشار الفيروس. كما تواجه إندونيسيا أول ركود لها منذ عقدين، حيث تعتبر من أكبر الدول لتفشي فيروس كورونا في جنوب شرق آسيا، كما عانت في نفس الوقت من سلسلة من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات الأخيرة في كاليمانتان والزلازل في سولاويزي وثوران البراكين في جاوة.

كما اختتم اقتصاد ماليزيا عام 2020 بأسوأ أداء له منذ 22 عاماً، بمعدل انكماش بلغ 5,6% في عام 2020 بأكمله، وهو أسوأ أداء له منذ عام 1998، ولا زالت التقديرات تشير إلى التعافي البطيء المتحقق خلال الربع الأول من العام الحالي، ولم يكن حال الاقتصاد في بنغلاديش أفضل كثيرًا من دول المجموعة لاسيما على صعيد التراجع الكبير للصادرات الذي بدأ من فبراير/شباط من العام الماضي، والتي لم تتعاف كثيراً حتى الآن. وتشير كل الظروف الاقتصادية السابق الإشارة إليها لمجموعة الدول الثماني الإسلامية، بالإضافة إلى التكتلات العالمية الكبرى السيطرة على حصة الأسد من الاقتصاد الدولي، إلى أن التعاون بين دول المجموعة أضحى فريضة لا تحتمل التأجيل أو التلكؤ، وأن تغليب المصالح الاقتصادية للشعوب والابتعاد بها عن الخلافات السياسية سيخفف ليس فقط من التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا، بل من أي تبعات أزمة عالمية قادمة في ظل الاعتماد المتبادل على أسواق هذه الدول.

ربما تكون البداية التي أشار اليها أردوغان من خلال التبادل التجاري بالعملات المحلية لها فوائد كبيرة في ظل محاولات التملص من سيطرة الدولار على التجارة الدولية، ولكن من المؤكد أن المزيد من عناصر التكامل وتبادل الخبرات والكفاءات سيعمل على توطين الصناعات والتكنولوجيا داخل بلدان المجموعة، كما سيتضمن التدفق السلعي حال توقف سلاسل الإمداد والتوريد العالمية كما حدث في بداية أزمة كورونا لا سيما في المعدات والمستحضرات الطبية.